

وبعد المداولة :

من حيث الشكل :

حيث استوفى مطلب التعقيب جميع اوضاعه وصيغه الشكلية لذا فهو مقبول شكلا .

المادة : عيني .

مفاتيح : استيلاء على عقار ، حسن نية ، قيام بدعوى استيلاء ، دعوى أصلية ، استئناف عرضي .

من حيث الاصل :

المبدأ :

حيث افادت وقائع القضية كما أثبتتها القرار المطعون فيه قيام الطاعن المدعى في الاصل بقضية لدى المحكمة الابتدائية بقابس عرض فيها ان على ملكه وفي حوزة وتصرفه قطعة ارض كائنة بمدينة قابس وقد عمدت المعقب ضدها المدعى عليها في الاصل الى الاستيلاء على جزء منها لذلك يطلب الحكم باستحقاقه للجزء المستولى عليه .

- طلب تملك الغير لما استولى عليه عن حسن نية طبق الفصل 37 من مجلة الحقوق العينية لا يكون الا في نطاق دعوى أصلية لا في نطاق استئناف عرضي .

نصه :

وبعد اجراء بحث استحقاقى صدر الحكم لصالح الدعوى ونقض لدى الاستئناف حسب صيغة القرار المشار اليها بطالع هذا وهو محل الطعن الآن .

الحمد لله وحده ،

اصدرت محكمة التعقيب القرار الآتي :

وحيث تعقبه الطاعن وطلب نقضه ناسبا له ما يلي :

(I) مخالفة الفصل 147 مرافعات ذلك ان المعقب ضدها تمسكت لأول مرة لدى الاستئناف بأحكام الفصل 37 من مجلة الحقوق العينية وفي ذلك خرق للفصل 147 المذكور .

(2) خرق الفصل 37 من مجلة الحقوق العينية ذلك ان محكمة القرار المطعون فيه قضت بتمسك المعقب ضدها لمحل النزاع في نطاق استئناف عرضي مع انه لا يكون الا في نطاق دعوى أصلية .

بعد الاطلاع على مطلب التعقيب المرفوع في 5 فيفري 1987 من طرف الاستاذ عبد الله الاحمدى نيابة عن حسن القاطن بحمام الانف . ضد (I) عروسية القاطنة بقابس (2) الدخلاء الصادق وجرة وعبد الرحمان . طعنا في القرار الاستئنافي عدد 6024 الصادر عن محكمة الاستئناف بصفاقس بتاريخ 10 - 11 - 1982 والقاضي بقبول الاستئناف الاصل والعرضي شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم الابتدائي والقضاء من جديد باستحقاق المستأنف الاصل لقطعة الارض التي أدخلتها المستأنف عليها بمستودعها وتمليكها لها مقابل دفعها له 78د750 وعدم سماع الدعوى فيما زاد على ذلك واخراج بقية المستأنف عليهم الدخلاء في الاصل من القضية .

وبعد الاطلاع على مستندات التعقيب وعلى القرار المطعون فيه وعلى بقية الوثائق التي اوجب تقديمها الفصل 185 مرافعات .

وبعد الاطلاع على طلبات النيابة العمومية والاستماع لشرحها بالجلسة .

عن المظعين :

حيث ان الفصل 37 من مجلة الحقوق العينية وان خول تملك الغير لما استولى عليه عن حسن نية الا ان

ذلك لا يكون الا في نطاق دعوى أصلية لا في نطاق استئناف عرضي وان محكمة القرار المطعون فيه لما قضت بالصورة الآتفة الذكر تكون قد خرقت احكام الفصل 37 المذكور وتعين لذلك نقض قرارها .

ولياته الاسباب :

قررت المحكمة قبول مطلب التعقيب شكلا واصلا ونقض الحكم المطعون فيه واحالة القضية على محكمة

الاستئناف بصفاقس للنظر فيها مجددا بهيئة أخرى واعفاء الطاعن من الخطية وارجاع مالها المؤمن لمن أمنه.

وقد صدر هذا القرار بحجرة الشورى يوم 28 ديسمبر 1988 عن الدائرة السادسة المتركبة من رئيسها السيد رشيد الصباغ والمستشارين السيدين عبد الحميد بوكمشة وبوبكر كشكار بمحضر المدعى العام السيد على صميحة ومساعدة كاتب الجلسة السيد عمر حميدى - وحرر في تاريخه .

